نحو اقتراح أنموذج تمويلي لتطوير خيارات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالاعتماد على تجارب رائدة

Towards proposing a financing model for developing financing options for small and medium enterprises in Algeria, based on pioneering experiences

قوادري مصطفاي أحلام[*]، مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر) ، a.kouadrimoustefai@univ-chlef.dz

بلجيلالي أحمد، مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)، a.beldjillali@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2022/11/30 تاريخ القبول:26 /2023/03 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى اقتراح أنموذج تمويلي لتطوير خيارات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، حيث تم اعتماد المنهج الاستنباطي واستخدام أداته الوصف لشرح كل من التجربة الكورية والتجربة الهندية، وأداته التحليل لتحليل كل من المقابلة والأنموذج المقترح.

توصلنا من خلال الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى مصدر تمويلي يتسم بالسرعة والكفاءة وحرية العرض والطلب على التمويل، وعدم وجود معيق ديني، وهذا ما لا توفره المصادر المتاحة ونسعى لتحقيقه من خلال المصدر المقترح.

كلمات مفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تجربة كورية، تجربة هندية، منصة تمويل .

تصنيفات JEL : A13، B41، G32، P40

[*] المؤلف المرسل.

Abstract:

This study aims to propose a financing model for developing financing options for Algerian small and medium enterprises, where the deductive approach was adopted and the description tool was used to explain the Korean experience and the Indian experience, and the analysis tool to analyze the interview and the proposed model

Through the study, we concluded that small and medium enterprises need a fast and effective source of financing that is free from supply and demand for financing, and the absence of a religious impediment. This is what the available sources do not provide, and we seek to achieve it through the proposed source.

Keywords: small and medium enterprises, the Korean experience, the Indian experience, the financing platform for small and medium enterprise

Jel Classification Codes: A13 ,B41 ,G32 , P40.

1 مقدمة:

مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بتحولات كبيرة، أدت إلى جعله اقتصادا غير متنوع معتمد بنسبة 90% على صادرات النفط والغاز. ومع انخفاض أسعار البترول وتفشي جائحة كورونا أدى إلى كشف مدى هشاشة الاقتصاد، وتدني المؤشرات الاقتصادية التي تلزم من تغيير السياسة الاقتصادية فالعلاج الحقيقي للاقتصاد يقوم على استغلال الفرص المتاحة، حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أفضل فرصة لعلاج الاختلالات، وكذلك التعزيز من قدرتها على مواجهة الأزمات فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائصها المميزة المتمثلة في المرونة وسهولة التكيف إلى جانب القدرة على تحقيق الابداع والابتكار، ستساهم في انعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق تنويع وترقية في الصادرات خارج قطاع المحروقات.

باعتبار الجزائر كمثيلاتها من الدول سعت إلى دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق استحداث العديد من البرامج والهيئات لتنميتها، لكن المحقق لم يعكس المتوقع حيث يبلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 1.193.339 مؤسسة حسب النشرة الإحصائية رقم 36 سنة 2020، وهو عدد ضئيل مقارنة مع الإمكانيات وما هو موجود عالميا، ويتطلب ذلك تطوير النهج المتبع لدعمها وتطويرها، وتعتبر برامج التمويل هي أهم خطوة لقيامها ونجاحها فهي تحتاج إلى التمويل في مختلف أشكالها ومراحلها للقيام بوظائفها أو تغطية التزاماتها فهي بحاجة إلى مصدر يتوافق والبيئة الجزائرية ويمنح العديد من الخيارات، ويحفز على التوجه نحو انشاء أو استثمار في المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة.

الإشكالية الرئيسة: على ضوء ما سبق نطرح السؤال الرئيسي الآتي:

ما هو البديل التمويلي المناسب لتمويل وتطوير الخيارات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟

تنبثق الدراسة من فرضية مدى تناسب المصادر التمويلية المتاحة مع متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث توجد العديد من العقبات سواء المتعلقة بمنظومة التمويل، أو الهيكل الاقتصادي، أو الطابع الديني أو نقص في الامكانيات (معلومات، سرعة...إلخ).

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى:

- معرفة الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التعرف على مختلف معوقات الحصول على التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التعرف على نوع التمويل المناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- اقتراح أنموذج تمويلي جديد بناءً على أراء مالكي المؤسسات وبعض التجارب الدولية.

المنهج المتبع: قصد الإلمام بالموضوع والإجابة عن الإشكالية المطروحة تم استخدام المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل، فقد تم استخدام أداة الوصف لدراسة التجربة الكورية والهندية واستخدام أداة التحليل لتحليل المقابلة والأنموذج.

1. **الدراسة الميدانية:** اعتمدت الدراسة الميدانية على المقابلة (نموذج المقابلة مرفق في الملاحق) بتوجيه مجموعة من الأسئلة إلى المسير أو المدير المالي للمؤسسة شملت هذه الدراسة 14 مؤسسة اقتصادية مختلفة النشاط بين مصغرة وصغيرة ومتوسطة بولاية الشلف، فكان من بينها 07 مؤسسات متوسطة، و05 مؤسسات صغيرة، و02 مصغرة. وتم تصنيف هذه المؤسسات حسب معيار عدد العمال.

1.2 المعطيات المحصلة من الدراسة الميدانية: السؤال الأول عن إذا ما كانت المؤسسة في حاجة إلى تمويل، وكانت إجابة أغلبية المؤسسات بنعم عدا مؤسسة متوسطة واحدة كانت إجابتها بعدم الحاجة. السؤال الثاني عن طبيعة الاحتياجات التمويلية، فكان عدد المؤسسات التي تحتاج إلى تمويل استغلالي واستثماري هو 08 مؤسسات منها 04 متوسطة و03 صغيرة و01 مصغرة، أما عدد المؤسسات التي تحتاج إلى تمويل استثماري فقط فهو مؤسستين واحدة متوسطة وواحدة مصغرة، أما المؤسسات التي تحتاج

إلى تمويل استغلالي فهي03 مؤسسات من بينها 02 متوسطة وواحدة مصغرة، تستثنى من الإجابة المؤسسة التي لا تحتاج إلى تمويل.

السؤال الثالث فهو عن ما إذا كان هناك تنويع في المصادر التمويلية وماهي الأسباب في كلا الحالتين، فتباينت الإجابات بين نعم ولا، فالمؤسسات التي أجابت بـ "نعم" عددها 08 مؤسسات واحدة مصغرة و03 صغيرة و04 متوسطة. اختلفت الأسباب من مؤسسة لأخرى باختلاف زاوية النظر، فقد أجابت 04مؤسسات بأن سبب تنويع المصادر التمويلية يعود إلى "توفير السيولة" للمؤسسة من أجل تمويل الدورة الاستغلالية أو الاستثمارية كتسديد الفواتير أو للتوسع ودخول في شراكات جديدة، وقد رأت إحدى المؤسسات بأن سبب التنويع هو "عدم كفاية التمويل الذاتي" فهذا يؤدي بالمؤسسة إلى البحث عن مصادر تمويلية متنوعة، وكان رأي مختلف بالنسبة لـ 03 مؤسسات الباقية فكان سبب التنويع هو "حسب الحاجة المالية للمؤسسة" أي كل ما كانت الاحتياجات المالية كبيرة دعت الضرورة إلى تنويع المصادر التمويلية.

أما بخصوص المؤسسات التي أجابت بـ "لا" فهي 06 مؤسسات، وكذلك الأسباب اختلفت حسب المؤسسات، فكان من بينهم مؤسستي مساهمة ورجحت السبب إلى طبيعتها القانونية أي بسب اقتصار التمويل على المساهمين وموافقتهم على مصدر تمويلي جديد يعود اليهم في الغالب، أما إحدى المؤسسات رأت أنها لا تحتاج لتنويع المصادر لأنها لا تحتاج لتنويعهم بسبب اكتفاءها بالمصدر التمويلي المتاح لها، أما إحدى المؤسسات فرأت السبب في كون أن لا يوجد هناك خيارات لمصادر تمويلية أخرى غير البنوك بعد التمويل الذاتي، أما المؤسسة الأخرى فاكتفت بالتمويل الذاتي لتجنب مخاطر المصادر التمويلية الأخرى، أما بالنسبة لأحدى المؤسسات فقد حصرت عدم التنويع في اتفاقيتها مع البنوك بسبب كونها شركة تستورد المادة الأولية من الخارج لذا فهي ملزمة بالبنوك للدفع بالعملة الصعبة.

السؤال الرابع فكان حول تعرض المؤسسة عادة لعجز في الدورة التشغيلية، فكان عدد الإجابات بـ "نعم" 11 مؤسسة من بينها 5 مؤسسات متوسطة و4 صغيرة و2 مصغرة، أما المجيبة بـ "لا" فهو 3 مؤسسات 2 متوسطة وواحدة صغيرة.

السؤال الخامس فكان عن كيفية تغطية العجز التمويلي في الدورة التشغيلية، وهو يخص 11 مؤسسة التي أجابت بوجود عجز وكان ردهم كالتالي 3مؤسسات 2صغيرة وواحدة مصغرة تغطي العجز بالتمويل الذاتي فقط، و6مؤسسات من بينها 4متوسطة و02 صغيرة عادة ما تلجأ إلى القروض لتغطية العجز مع العلم أن هناك مؤسستين تلجآن إلى نوع مختلف من القروض فإحداهما تلجأ إلى قرض بدون فائدة والأخرى

تلجأ إلى قرض من أفراد العائلة والأصدقاء، تبقت مؤسستين إحداهما تستخدم التمويل الذاتي بالإضافة للقروض أما الثانية فهي تعتمد على التمويل الذاتي بالإضافة إلى الائتمان التجاري.

السؤال السادس جاء بخصوص مساهمة الشركاء في العملية التمويلية، فقد اختلفت الإجابات بين "نعم يشاركون" من قبل 7 مؤسسات تضم 4 مؤسسات متوسطة و2 صغيرة وواحدة مصغرة، وأما بالنسبة للمؤسسات التي بها مساهمين "لا يشاركون" بالعملية التمويلية فهم 3 مؤسسات واحدة من كل منهم، والمؤسسات الأربع البقية فهم لا يملكون شركاء بالأصل وهما مؤسستين صغيرتين ومؤسستين متوسطتين.

السؤال السابع فاستهدف معرفة نسبة الاعتماد على التمويل الذاتي، فكان هنالك 6 مؤسسات تعتمد على التمويل الذاتي بنسبة 100% من ضمنها 3 مؤسسات صغيرة واحدة متوسطة ومصغرة، أما بقية المؤسسات فقد تباينت النسب بين 40% و30% لمؤسستين متوسطتين، 70% و80% لثلاث مؤسسات متوسطة أخرى، 60% للمؤسسة مصغرة الأخيرة.

السؤال الثامن تهدف إلى معرفة أنواع القروض المتحصل عليها (نوع القرض حسب المدة الزمنية أي قصيرة متوسطة أو طويلة الأجل)، بالنسبة للقرض القصير الأجل فقد تحصلت عليه مؤسسة واحدة متوسطة الحجم وهو قرض بدون فائدة قرض الرفيق، أما القرض المتوسط الأجل استفادت منه مؤسستين متوسطتين واحدة صغيرة، وهناك 3 مؤسسات متوسطة استفادت من قروض متوسط وقصيرة، أما بالنسبة لبقية المؤسسات والتي عددها 7 مؤسسات لم تستفد من أي قرض.

السؤال التاسع نسعى من خلاله معرفة أسباب اختيار القروض كمصدر تمويلي، وهو يخص المؤسسات التي استفادت من القروض فأغلبية المؤسسات كان مفاد إجابتها أنه لا يوجد خيار تمويلي غير القرض، ومن بين هاته المؤسسات كان هناك مؤسستين اختلفا في الرأي عن الأغلبية بالنسبة للمؤسسة الأولى فهي تأخذ القرض لمنحه للفلاح فتعتبر كوسيط بين البنك والفلاح وهو قرض بدون فائدة، أما المؤسسة الثانية هي التي يقوم نشاطها على الاستيراد من الخارج فهي ترى أن القروض هي أسهل مصدر وكذلك فيه امتيازات وهذا يعود إلى طبيعة نشاطها. السؤال العاشر يقوم على معرفة العقبات المواجهة للحصول على قرض بنكي، وعن مدى قابلية الضمانات المطلوبة، اختلفت أراء المستفيدين من القروض فهناك من يرى أن هناك بطء في المعاملات وبيروقراطية وهناك من يرى أنه لا توجد مشكلة في الحصول على قرض أساساً وهناك من يرى أن هذا على حسب البنك، أما بالنسبة للضمانات فأغلبية المؤسسات تراها مقبولة ما عدا

مؤسسة واحدة فهي ترى بأنها غير مقبولة. أما بالنسبة للمؤسسات التي لم تحصل على قرض فكان لها نفس الرأي.

السؤال الحادي عشر فهو يخص استفادة المؤسسات من وسائل الدعم المالي أو البرامج الحكومية وما هي أسباب عدم الاستفادة تباينت الإجابات بين نعم ولا ولكن أغلبية الإجابات رجحت كفة عدم الاستفادة، فكان عدد المؤسسات المستفيدة من وسائل الدعم المالي أو البرامج هو 04 مؤسسات 02 صغيرة و02 متوسطة. أما عدد المؤسسات الغير مستفيدة التي بررت إجابتها بعدم الاستفادة لأنها ليست بحاجة إليه عددها 05 مؤسسات 02 مصغرة و02 متوسطة و01 صغيرة، أما المؤسسات المتبقية والتي عددها 05 مؤسسات 02 صغيرة و03 متوسطة، قد اختلفت اسبابها فالمؤسسات المتوسطة تجد السبب أن هذا النوع من الدعم موجه للمؤسسات الناشئة فقط، أما المؤسستين الصغيرتين فإحداهما ترجح السبب في كونها مؤسسة ذات أسهم أما المؤسسة الأخرى فتجد السبب في الفوائد.

أما السؤال الثاني عشر والمتعلق بالمؤسسة الحكومية المانحة للدعم والذي تخص إجابته بالمؤسسات التي حصلت على الدعم والتي عددها 04 فالمؤسسات التي دعمتها هي: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ والمعروفة حاليا بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANDE ، الديوان الجزائري المهني للحبوب، الديوان الوطني للحليب، قطاع النقل. السؤال الثالث عشر يهدف إلى معرفة هل تتسم العملية التمويلية بالمرونة أم لا، وكانت الإجابة مناصفة بين نعم ولا فيرى النصف أن العملية تتسم بالمرونة وهي تضم 5 مؤسسات متوسطة وواحدة صغيرة ومصغرة، أما النصف الآخر فيرى أن العملية لا تتسم بالمرونة وضمت 4 مؤسسات صغيرة ومؤسستين متوسطتين وواحدة مصغرة. السؤال الرابع عشر وهو بخصوص كفاية التمويل المتحصل عليه، وهو يهدف إلى معرفة إن كانت الأموال المتحصل عليها للتمويل كافية أم لا لتمويلها سواء كان تشغيلي أو استثماري بالنسبة للمؤسسة، فكانت الإجابات كالتالي: فكان عدد المؤسسات التي اجابت بكافية التمويل حوالي 8 مؤسسات متمثلة في 6 متوسطة 1 صغيرة 1 مصغرة، أما التي ارتأت عدم كفاية التمويل المتحصل عليه فكان عددها حوالي 4 مؤسسات متمثلة في 3 صغيرة واحدة متوسطة، وكانت هناك مؤسستين صغيرة ومصغرة محايدين فلم تجيبا بكافية أو عدم كفاية فرجحا أن هذا عائد إلى حسب الحاجة التمويلية وطبيعتها وكذلك مصدرها.

السؤال الخامس عشر نهدف إلى معرفة تكلفة المصادر تمويلية هل هي ذات قيمة عالية أو متوسطة أو منخفضة، فتباينت الآراء كالتالي: فوجدنا أن هناك 8 مؤسسات ترى أن تكلفة التمويل ذات قيمة عالية

متمثلة في 5 مؤسسات متوسطة 2 صغيرة 1 مصغرة، أما عدد المؤسسات التي ترتئي أن تكلفة التمويل ذات قيمة متوسطة فهي متمثلة في 6 مؤسسات متكونة من 2 متوسطة 3 صغيرة 1 مصغرة.

السؤال السادس عشر نهدف من خلاله إلى التعرف على كيفية المفاضلة بين المصادر التمويلية، ولتجميع إجابات هذا السؤال سوف نعتمد على معيار القروض، فأولا سنأخذ المؤسسات التي تعتمد القروض غالبا كمصدر تمويلي وهي 6 مؤسسات جميعها متوسطة، فهي تختار أولا التمويل الذاتي ثم ثانيا القروض أو المصادر الأخرى التي توفرها البنوك، أما بقية المؤسسات فهناك 4 مؤسسات تعتمد على التمويل الذاتي فقط مثل مؤسسة التلواز ودار الاستراحة، أما بقية المؤسسات والمتمثل عددها في 4 مؤسسات فيختلف الأمر من المؤسسة لأخرى مثال مؤسسة fusion pharm فهي مؤسسة ذات أسهم وأمر المفاضلة راجع للمساهمين إما بفتح راس المال أو إضافة شريك، وهناك مؤسسة مصغرة فاضلت المصادر التمويلية لها أولا: التمويل الذاتي، ثانيا: تمويل المورد (الائتمان التجاري)، ثالثا: تمويل بإضافة شريك، وهناك مؤسستين حصرت الإجابة في حسب الحاجة التمويلية فهي تعتمد على القروض الخاصة من مؤسسات أو قروض من أهل والأصدقاء. السؤال السابع عشر يهدف إلى معرفة مصادر تمويلية أخرى لم يتم التطرق إليها، كانت جميع الإجابات بعدم وجود مصادر أخرى ولكن الملاحظ أن هناك مصادر لم نتطرق اليها مثل: قرض المرابحة وهو قرض تقدمه البنوك الإسلامية، هناك القروض الخاصة التي تقدمها المؤسسة لمؤسسة أخرى، وقروض من الأصدقاء والأقارب. السؤال الثامن عشر مختلف الإشكالات التمويلية التي ترى في مختلف المصادر التمويلية المتاحة، في إجابة هذا السؤال اتفقت أغلبيه المؤسسات التي يبلغ عدده 08 مؤسسات مقسمة إلى 04 متوسطة و03 صغيرة و01مصغرة على أن المشكل يكمن في الفوائد، أما بقية المؤسسات والتي عددها 06 مؤسسات 03 متوسطة و02 صغيرة 01 مصغرة فترى الإشكال في عدم تعدد خيارات التمويل. السؤال التاسع عشر وكان بخصوص التمويل المناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فبخصوص هذا السؤال الذي يعد جوهر المقابلة فكانت أغلبية المؤسسات والمتمثل عددها في 10 مؤسسات منها 02 مصغرة و03 صغيرة 05 متوسطة ترجح التمويل الإسلامي كأفضل تمويل يناسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المؤسسات لمتبقية والتي تشكل05 مؤسسات من بينها 02 متوسطة و03 صغيرة فقد اختلفت إجاباتهم فهناك من يرى أن التمويل المناسب هو التمويل الذاتي، وهناك من يرى بأن أفضل تمويل دخول الدولة كمساهم في المؤسسة، وهناك من يرى أن التمويل المناسب هو التمويل الذي يتمتع بالخصائص التالية : أدنى تكلفة، ومدة طويلة، ومتجدد، وفوري.

2.2 تحليل معطيات الدراسة الميدانية: من خلال تحليل المقابلات تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- أغلبية المؤسسات لا تعتمد في تمويلها على القروض وإنما تعتمد على التمويل الذاتي،
- عدم تعدد مصادر التمويل المختلفة لمثل هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحصرها في القروض فقط؛
- المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة التي تم إنشاؤها بدون اعتماد وسائل دعم حكومية أو كانت شركة مساهمة لا تمنح اعانات من الدولة ولا توجد أجهزة خاصة لتمويلها؛
- أغلبية المؤسسات التي تعتمد على القروض يكون التمويل كافي لكن تكلفة تكون عالية،
- المؤسسات التي تلجأ إلى القروض تكون مضطرة لعدم وجود بدائل تمويلية متاحة أو أنها تعتمد الاستيراد وتحتاج البنك من أجل توفير العملة الصعبة،
- المؤسسات التي تعتمد على التمويل الذاتي فقط تكون غير كافية وتكلفة التمويل تكون متوسطة.
- الهدف من هذه الدراسة هو أخذ فكرة من الواقع عن المؤسسات من أجل وضوح الفكرة لبناء النموذج.

2. **التجارب الدولية المختارة:** للقيام بالدراسة تم اختيار كل من كوريا الجنوبية والهند لاستعراض مختلف الآليات المتبعة لتمويل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها، وباعتبارهما دولتين ناجحتين في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجعلها فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية، بالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت تواجه كل دولة.

1.3 تجربة كوريا الجنوبية: وفقا لإحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة الكورية لسنة 2020 تستحوذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على 99% من عدد المؤسسات أي 7،286،023 مؤسسة، و81%من إجمالي العمالة المقدرة بـ 17،541،182 (Ministry of SMEs and Startups). وفيما يلي سنتعرف على مختلف السياسات والبرامج التي نفذتها الحكومة الكورية للوصول إلى هذه النتائج.

1.1.3 هيئات الدعم المالي: في إطار السعي نحو ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكوريا اهتمت الحكومة بتوفير العديد من الهيئات التي تقدم هذا النوع من الخدمات والمتمثلة فيما يلي:

1.1.1.3 صندوق ضمان الائتمان الكوري (KODIT): هو هيئة عامة تمويلها الحكومة ومؤسسة مالية ذات توجه سياسي لتنفيذ السياسات المالية الحكومية. حيث توفر هذه الهيئة ضمانات ائتمانية لأنواع

مختلفة لأنواع مختلفة من إلتزامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (Korea Credit Guarantee Fund, 2021, pp. 27- 41).

2.1.1.3 شركة تأمين الصادرات الكورية(K–Sure) : هي وكالة لائتمان الصادرات تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة والطاقة، يوفر تأمين الاستثمار في الخارج وتغطية للبنوك التي تقدم قروضًا للمطورين الكوريين في الخارج الذين يحتاجون إلى تمويل واسع النطاق وطويل الأجل (The International Institute for Sustainable Development (IISD), 2020).

3.1.1.3 صندوق ضمان ائتمان التكنولوجيا الكوريKOTEC : تم تصميمه لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة التي يكون وصولها إلى الائتمان محدودًا بسبب نقص قدرة الضمانات على الرغم من كفاءتها التكنولوجية البارزة. تقدم **KOTEC** ضمان الائتمان لهم طالما أن مشاريعهم التكنولوجية تعتبر قابلة للتطبيق من خلال التقييم التكنولوجي (KIBO Korea Technology Finance Corporation, 2020).

2.1.3 هيئات الدعم التسويقي: بغية تحقيق هدف غزو الأسواق المحلية والأجنبية أنشأت الحكومة الكورية العديد من المؤسسات لدعم وتسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والممتثلة فيما يلي:

1.2.1.3 الرابطة الكورية للتجارة الدولية (KITA): تمثل مصالح التجار العالميين في كوريا، أرست الأساس للنمو الاقتصادي من خلال تحديد اتجاهات الأساسية في التجارة، فضلاً عن تطوير البنية التحتية للتجارة الوطنية بهدف النهوض بالاقتصاد الكوري من خلال التجارة، وهي حاليًا أكبر منظمة تجارية في كوريا ((Korea International Trade Association(KITA).

2.2.1.3 وكالة ترويج التجارة والاستثمار الكوريةKOTRA : تم إنشاء الوكالة للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال ترويج التجارة والاستثمار بين المؤسسات المحلية والأجنبية ودعم التعاون في مجال التكنولوجيا الصناعية وما إلى ذلك (kotra korea trade-investment promtion agency, 2021)، تساعد في نمو مؤسسات التصدير الجديدة، وإنشاء أسواق مستقبلية جديدة ومناطق أعمال ، وتوفير دعم البنية التحتية لتعزيز القدرة التنافسية العالمية لأصحاب المشاريع مثل buyKOREA.org هي واحدة من خدماتها، وهي عبارة عن سوق إلكتروني عالمي B2B يربط بين المشترين الدوليين والموردين الكوريين، ويخلق أسواق تصدير جديدة لزيادة قيمة التجارة الكورية بتصرف(Connect Americas , 2015).

3.1.3 هيئات التنمية والإشراف وتشجيع الابتكار: من أجل حماية وتحسين أوضاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكوريا والبحث عن حلول لمختلف مشاكلها والسعي لاستدامتها وتشجيع الابتكار أنشأت الدولة عديد الهيئات المختلفة من أجل ذلك، والمتمثلة فيما يلي:

1.3.1.3 معهد كوريا للأعمال الصغيرة (KOSI): هو مؤسسة بحثية للتنمية المستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للبحث في المشكلات بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في صياغة إستراتيجية إدارية واستراتيجية سياسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)بتصرف Korea Small Business Institute(KOSI), 2014).

2.3.1.3 الوكالة الكورية لترويج التكنولوجيا والمعلومات للشركات الصغيرة والمتوسطةTIPA: وهي مؤسسة متخصصة تعمل على زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساعدتها على تحقيق الابتكار التكنولوجي والإدارة الفعالة والمعلوماتية (Korea Technology and information Promotion Agency for SMEs, 2015).

3.3.1.3 خدمة تنمية الموارد البشرية في كوريا(HRD Korea) : هي منظمة حكومية تابعة لوزارة التوظيف والعمل، وتلعب دورًا أساسيًا في تطوير وإدارة الموارد البشرية الكورية بما يتماشى مع متطلبات مجتمع الأعمال. (ASEAN-Republic of Korea Cooperation Fund (AKCF), 2022)

2.3 التجربة الهندية: ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في التنمية الاقتصادية للهند، حيث يبلغ عددها حوالي 63.3 مليون مؤسسة وتوفر 110 مليون منصب عمالة، كما أنها ساهمت بنسبة 30.27% في أجمالي الناتج المحلي للهند سنة 2019، وساهمت بـ 49.7% من إجمالي صادرات الدولة لسنة 2020 (Small Industries Development Bank of India, 2021, p. 10).

1.2.3 الحماية: تولى الحكومة حماية 80 سلعة استهلاكية غذائية بالإضافة إلى 1200 منتوج للتجهيزات التكنولوجية تقوم بإنتاجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تضمن لها عدم المنافسة من كيانات أكبر منها، أو الترخيص المشروط لصناعات الكبيرة بتصنيع السلع المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشرط تصدير 50% من منتجاتها للخارج (لواج، 2013، صفحة 72).

2.2.3 التمويل: لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الهندية أنشأت الحكومة العديد من الهيئات والبرامج لتلبية الاحتياجات المالية نذكر أهمها فيما يلي:

1.2.2.3 صندوق ضمان الائتمان للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر(CGTMSE) : تم إنشاء الصندوق لتحفيز وتعزيز نظام تقديم الائتمان وتسهيل تدفقه إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخلق إمكانية الوصول إلى التمويل، وإتاحة التمويل من المقرضين التقليديين إلى رواد الأعمال، ونسبة التعويض من 50% إلى 85% من التسهيل الائتماني (Credit Guarantee Fund Trust for Micro and Small Enterprises (CGTMSE), 2022).

2.2.2.3 بنك تنمية الصناعات الصغيرة في الهند(SIDBI) : هو مؤسسة مالية رئيسية لتعزيز وتمويل وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر (MSME) وكذلك تنسيق مهام المؤسسات التي تمارس أنشطة مماثلة، وتكمن بعض من مهامه فيما يلي:

الإقراض غير المباشر: تسهيل الوصول إلى التمويل عن طريق المؤسسات المالية الأخرى.

الإقراض المباشر: يهدف إلى سد الفجوات الائتمانية الحالية في قطاع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ويتم تنفيذه من خلال منتجات إقراض تجريبية ومبتكرة، والتي يمكن توسيع نطاقها من خلال النظام البيئي لتقديم الائتمان.

الترويج والتطوير: تشجيع ريادة الأعمال ودعم رواد الأعمال الناشئين من أجل التنمية الشاملة للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال مبادرات الائتمان الإضافي (Small Industries Development Bank of India (SIDBI), 2022).

4.2.2.3 بورصة تبادل المستحقات في الهند المحدودة(RXIL) : هي مشروع مشترك بين بنك تنمية الصناعات الصغيرة في الهند – (SIDBI) في الهند والبورصة الوطنية الهندية المحدودة ، تقوم RXIL بتشغيل منصة نظام خصم المستحقات التجارية (TReDS) وفقًا لإرشادات الصادرة عن بنك الاحتياطي الهندي (Receivables Exchange of India Limited, 2022)

3.2.3 توفير البيئة الأساسية: ذلك من خلال التدريب وتطوير مهارات الإدارة والتكنولوجيا؛ وإقامة المجمعات الصناعية، فضلاً عن المساعدة في عنصر التسويق، والربط بين أصحاب الصناعات الصغيرة ، ومساعدتهم على أن يكونوا صناعات مغذية للمشروعات الكبرى؛ بتوفير البيانات والمعلومات والفرص

المتاحة من خلال قاعدة بيانات متكاملة (راتول و بن دودية، 2006، صفحة 176)، ومن بين أهم ما وفرته الحكومة الهندية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

1.3.2.3 معاهد تطوير المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSME DI's):

يوجد **30** معهدًا، و**28** فرعًا مقامة في عواصم الولايات والمدن الصناعية، والهدف منها ضبط الجودة وترقية الصادرات واستطلاع الأسواق، تقديم المساعدة والاستشارات لرواد الأعمال المحتملين من خلال إقامة برامج لتنمية ريادة الأعمال وبرامج التطوير الإداري وبرامج تنمية المهارات وكذلك برامج تطوير البائعين (Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit, 2013, pp. 28-29).

2.3.2.3 مراكز اختبار: هي مراكز لتوفير مرافق الاختبار والمعايرة للصناعات بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر على وجه الخصوص للمواد الخام والمنتجات شبه المصنعة والمنتهية التصنيع، في تخصصات المواد الكيميائية والميكانيكية والمعدنية والكهربائية لإجراء اختبار الأداء واختبار النوع واختبار قبول المنتجات شبه المصنعة والمنتجات النهائية. تقوم هذه المراكز أيضًا بأعمال المعايرة للأجهزة والمعدات المطابقة للمعايير الوطنية والدولية (DEVELOPMENT COMMISSIONER).

3.3.2.3 مركز تطوير التكنولوجيا MSME–Technology:يعمل على تحسين الجودة والمساعدة الفنية لمرافق البحث والتطوير وتوفير اليد العاملة الماهرة من خلال التدريب. فالمركز متخصص في التدريب على تصنيع السلع الرياضية، وتقنيات الإدارة، وبرامج وأجهزة الكمبيوتر، وصنع الأدوات والقوالب...وغيرها. (Technology Development Centre (PPDC), 2017)

4. الأنموذج المقترح: تتمثل فكرة الأنموذج بإنشاء منصة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نهدف من خلالها إلى توفير مساحة خاصة تضم كافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتسهيل التواصل وتشجيع تعامل تلك المؤسسات مع بعضها خاصة من نفس الولاية، وريادة المنتجات على الأقل في منطقتها الاصلية. وكذلك توفير مختلف المصادر التمويلية والأدوات المساعدة لزيادة نشاط تلك المؤسسات.

الشكل رقم01: الأنموذج المقترح لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من اعداد الباحثين

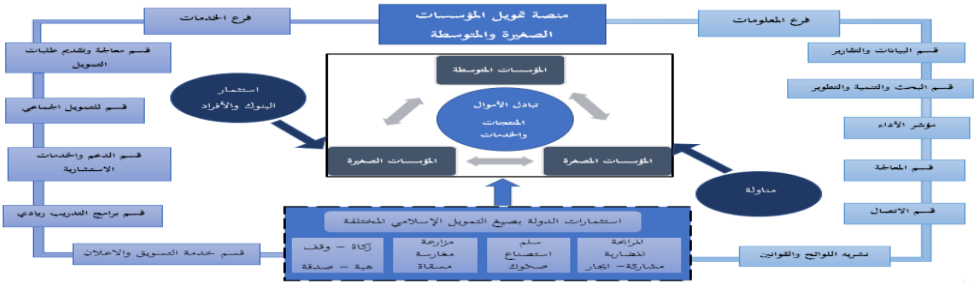

1.4 شرح الأنموذج :

تقوم فكرة الأنموذج على انشاء منصة الكترونية تكون خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة وتكون الجهة المسؤولة عن انشائها هي **وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة**، حيث يكمن الهدف الأول من المنصة هو تعزيز التعاون بين مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف أنحاء الوطن، فتعزيز التعاون والتبادل بينها سينمي التنافسية الابتكار والجودة بين المؤسسات وكذلك تصريف لمنتجات وخدمات مختلف المؤسسات فيما بينها دون الحاجة إلى الاستيراد أو التعامل مع كبرى المؤسسات التي في الغالب تكون أسعارها مرتفعة مقارنة مع المؤسسات الصغرة والمتوسطة، وكذلك مساهمة المؤسسات بتمويل مؤسسات أخرى كاستثمار لعوائدها.

استثمار البنوك والأفراد: ستتيح المنصة للأفراد والبنوك الاستثمار المباشر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون وجود حواجز حيث يكون دور المنصة وسيلة وصل فقط، فمثلا بإمكان البنوك الولوج إلى المنصة والبحث عن المؤسسات الباحثة عن التمويل واختيار المؤسسة التي يرغب في تمويلها، والوصول إلى كافة المعلومات الخاصة بها بعد الاتصال بمسيري المنصة والامر كذلك للأفراد أو رجال الأعمال.

المناولة: فتح المجال للمناولة سيحدث تكامل بين قطاع الصناعات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث ستوفر المنصة كافة المعلومات للمؤسسات الكبيرة خاصة حول المؤسسات التي بإمكانها مشاركتها في التصنيع مع وضع حوافز لزيادة هذا النوع من النشاط، أما بالنسبة للمؤسسات العمومية الصناعية الكبيرة لابد من فتح مجال للمناولة فيها وتختار المنصة المؤسسات التي ستدخل في ذلك المجال لتحقيق الشفافية، مع ضرورة وضع معايير لجودة الإنتاج.

المنصة مقسومة إلى فرعين: فرع للمعلومات وفرع للخدمات

1.1.4 فرع المعلومات: يضم هذا الفرع ما يلي:

قسم البيانات والتقارير: قسم البيانات تكمن أهميته في إدراج المؤسسات المشتركة في المنصة لكافة البيانات الضرورية وعرضها في المنصة لتساعد على بناء بنك للبيانات، وكذلك لتسهيل عملية البحث على المؤسسات وزيادة الشفافية، أما بالنسبة للتقارير فكل المؤسسات تكون مطالبة بالإفصاح عن المعلومات لإعداد تقارير كحوصلة دورية للمنصة وابراز مختلف تطورات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الوزارة المسؤولة عن المنصة.

قسم البحث والتطوير والتنمية: الهدف منه هو البحث في مختلف المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وربطها بالأوضاع الاقتصادية الراهنة ومراقبة وتحليل تغيرات الاقتصادية لوضع استراتيجية لمواجهة مختلف التغيرات سعيا للتنمية المستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك من مهام القسم دعم الابداع والابتكار والتكنولوجيا وحماية الملكية الفكرية والاختراعات ومساعدة على تطويرها وتسويقها.

مؤشر الأداء: هو مؤشر لقياس وعرض ما يلي: عدد زوار المنصة، عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشتركة بالمنصة، عدد طالبي التمويل، عدد طلبات التمويل المجابة، عدد طلبات التمويل غير مجابة.

قسم المعالجة: هذا قسم مخصص للطلبات غير مقبولة لمنح التمويل، حيث يتبين على مستواها عدد المشاريع التي لم تقبل للتمويل، مع أسباب عدم قبول تمويلها، بالإضافة إلى الحلول المقترحة لمعالجة الطلب.

قسم الاتصال: الغرض من هذا القسم هو توفير بوابة اتصال بين مختلف الافراد من مالكي المؤسسات أو المستثمرين كالبنوك أو رجال الأعمال أو مختلف الأفراد والمنصة، وأيضا تقديم الشكاوى، أو طلب معلومات أو بيانات لا تكون معروضة ضمن المنصة أو التقارير سواء للمؤسسات أو الافراد الباحثين.

نشرية اللوائح والقوانين: تتضمن النشرية مختلف القوانين المنظمة للمنصة وكذلك مختلف قوانين تمويل والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتضمن مختلف القوانين والنشريات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج إطار التمويل، كما تتضمن مختلف اللوائح التنظيمية ومختلف الحوافز الجبائية.

2.1.4 فرع الخدمات: هذا الفرع يضم ما يلي:

قسم معالجة وتقديم طلبات التمويل: هذا القسم يتم فيه تقديم مختلف طلبات التمويل من قبل المؤسسات حيث أنه قبل إيداع طلب التمويل بشكل عام يجب أولا معالجته من قبل متخصصين من خلال دراسة حالة المؤسسة ودرجة وفائها بالتزاماتها ووضعيتها القانونية وصحة طلبها، بعد قبول طلب المؤسسة تدرج في قائمة الطلبات مع ارفاق الطلب بالمعلومات اللازمة.

قسم برامج التدريب الريادي: هذا القسم الهدف منه هو زيادة الوعي لدي افراد المؤسسة من خلال القيام بدورات وطنية تدريبية تهدف إلى غرس القيم الريادية لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير قدرات التصرف لديهم للتصرف في حالة الازمات وفي حالة المنافسة الشديدة من خلال اتباع نهج الابتكار، وأيضا لفت انتباههم إلى أهمية قيام المؤسسة بدورات تنمية بشرية للموظفين.

قسم التمويل الجماعي: الهدف من التمويل الجماعي هو فتح المجال لمساهمة الأفراد في الاستثمار أو تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب إمكانياتهم، حيث يكون أدنى مبلغ للاستثمار في متناول الجميع، ويكون التمويل عن طريق الهبات أو المكافئات أو عن طريق شراء الأسهم أو القرض الحسن. أما المؤسسات فيجب عليها طرح فكرتها وشرحها بالشكل المناسب لجذب المستثمرين وذلك بعد الموافقة على طلبها من قبل مسؤولي المنصة.

قسم دعم والخدمات الاستشارية: هو قسم يقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك المؤسسات الناشئة وأصحاب الأفكار والمشاريع خدمات استشارية ودعم، فمثلا إذا ما كانت المؤسسة تواجه أزمة مالية ولا تعلم ما هو التمويل المناسب فتطرح الاشكال للقسم مع كافة المعلومات، تتم دراسة الحالة من طرف خبراء ويتم اقتراح مجموعة من الحلول.

قسم خدمات التسويق والإعلان: يخصص هذا الفرع لتسويق المنتجات والخدمات المبتكرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يكون التسويق بمبالغ رمزية والهدف منه مساعدة المؤسسات على ترويج مختلف المنتجات والخدمات المبتكرة أو في الحالات الاستثنائية للمؤسسات التي تعاني من سوء التسويق وكساد منتوجاتها. أما خدمة الإعلان: فهي مساحة تتيح فيها المنصة للمؤسسات عرض إعلان الخاص بها عن مختلف المنتجات والخدمات لمختلف المؤسسات بمبالغ معتبرة، تفعل هذه الخاصية بعد رواج المنصة وتصبح عدد زوار فيها معتبرين.

استثمارات الدولة: في هذا الإطار نسعى للخروج من الدور الروتيني للدولة والمتمثل في الدعم المالي، فسياسة الدعم المالي كبدتها خسائر مادية كبيرة، ولكن تغيير دور الدولة من داعم لمستثمر سيوجب على أصحاب المؤسسات أو المشاريع دراسة جدوى مشروع واقناعها بالاستثمار كأي مستثمر أخر حيث سيكون على الدولة تحقيق استثمار ناجح، وسيكون استثمار الدولة في إطار صيغ التمويل الإسلامي وكل صيغة تكون حسب طبيعة المؤسسة وحسب احتياجاتها.

شروط منح التمويل في المنصة: لا توجد شروط محددة لمنح التمويل أو قبول طلب العرض، إلا للمؤسسات التي تعاني من المتابعة القانونية (غير الإفلاس)، أو المؤسسات غير مشتركة ، فالهدف من المنصة هو توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت وضعيتها المالية أو غايتها من التمويل، فالمراد هو توفير المتطلبات المالية للمؤسسات من أجل الحفاظ علي استمراريتها ونموها، وكذلك تشجيع أصحاب الأفكار والمشاريع الناشئة بالتقدم

في تطوير أعمالهم والسعي نحو الابتكار دون الحاجة للقلق حول المصادر المالية، كذلك خلق جو لاستثمار المؤسسات المالية والافراد دون مشكل عدم الثقة.

لكن نجاح هذه المنصة يتطلب بعض الشروط منها:

- تعاون المؤسسات لبناء المنصة، ذات قاعدة بيانات موثوقة دون تزيف أو احتكار للمعلومة، وضرورة وجود الشفافية.
- تدخل الدولة في هذه المنصة إما كمستثمر أو كرقيب فقط، أي بدون تقديم اعانات أو إعفاءات إلا في الحلات الاستثنائية الضرورية " إفلاس".
- ضرورة تعاون المؤسسات فيما بينها، أي تبادل الخدمات والمنتجات المتوفرة فيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- فتح مجال للاستثمار من قبل الافراد من خلال استثمار المدخرات أو توظيف بنك كوسيط لاستثمار أموالهم بالطريقة إسلامية تكون واضحة الشروط، أو المؤسسات فيما بينها لتمويل مؤسسات ذات الفائض للمؤسسات ذات العجز من خلال صيغ تضعها الدولة أو بالاتفاق بين المؤسسات.
- في حالة الاستثناء وتقديم الدولة الدعم المالي والمادي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الطالبة المتعثرة أو المقبلة على الإفلاس ذات الخلفية الجيدة، تفرض عليها في المقابل أن تكون حاضنة للمؤسسة مصغرة أو ناشئة ومرافقتها في السوق.
- إيقاف استيراد مختلف المواد التي لا تتأثر الأسواق الجزائرية في حالة عدم استيرادها.
- الترويج لمنتجات وخدمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- تسهيل نقل التكنولوجيا واستخدامها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- فتح المجال للتجارة الإلكترونية وخاصة تجارة المنتجات التقليدية.
- رقمنة الإدارات لتسهيل الوصول لمختلف المعلومات لمسيري المنصة.
- وضع معايير للجودة مع قوانيين لإجبار المؤسسات الالتزام بها.
- وضع قوانين لحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنتجاتها وخدماتها من الاحتكار والاستيراد.
- دعم المؤسسات الصغيرة وتحفيزها للبروز في مجال الزراعة والسعي من خلالها إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وذلك من خلال:
  - تخصيص مراكز للبحث وتطوير النشاط الزراعي؛
  - تنمية الموارد البشرية النشطة في مجال الزراعة؛

- تقديم تحفيزات خاصة للمستثمرين في هذا المجال؛

– الاهتمام أو الاستثمار في العنصر البشري من خلال إقامة معاهد للريادة والتنمية البشرية من أجل تكوين مجموعة من شرائح متمثلة فيما يلي:

- محترفي الريادة، محترفي تنمية بشرية، محترفي علاقات عامة،

5. خاتمة:

الجزائر كدولة معتمدة في اقتصادها على عائدات الريع هي بحاجة إلى انعاش قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التنويع الاقتصادي أولا، ومن أجل تحقيق التنمية ثانيا، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبلغ عددها 1.193.339 مؤسسة منها 1.157.539 مؤسسة مصغرة، و 31.027 مؤسسة صغيرة و4.773 مؤسسة متوسطة (حسب النشرة الإحصائية (رقم 36) لشهر أفريل سنة 2020) وهي أرقام ضئيلة مقارنة بالإمكانيات المتوفرة لكن نجاح إعادة انبعاث هذا القطاع لن يكون وليد لحظة بل يحتاج دراسات ومجهودات لإنعاشه ويعتبر أول الطريق هو توفير مجموعة من المصادر التمويلية المناسبة لمواجهة بقية التحديات، وفي محاولتنا لاقتراح أنموذج تمويلي لتطوير خيارات تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالاعتماد على تجارب رائدة توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نذكرها فيما يلي: – المصادر التمويلية المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محصورة في القروض البنكية. – تعود أسباب عدم لجوء مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى القروض البنكية بسبب الوازع الديني. – إنعاش قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليصبح قطاع فعال في الاقتصاد الجزائر، يتطلب عناية خاصة وتقديم المزيد من التسهيلات؛

– التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحتاج إلى دراسة وهيكلة جديدة، خاصة البنوك التي تتبع التمويل الإسلامي إذ لا بد من وجود لجان شرعية؛– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج مصدر تمويلي يمتاز بالكفاءة والسرعة والشفافية وسهولة العرض والطلب على التمويل، كذلك يتوافق طابع المجتمعي كثقافة وديانة ويواكب التطور التكنولوجي. – يتطلب نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة والمنصة الالكترونية بصفة خاصة وجود الثقافة الاستثمارية، والثقافة الريادية خاصة في الفئة الشبابية؛ – نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يعتمد على التمويل فقط فهو يحتاج إلى حماية من احتكار المؤسسات الكبيرة وكذلك حماية المنتوج المحلي من الاستيراد؛

التوصيات: على ضوء ما سبق نوصي بإنشاء المنصة الالكترونية للفوائد العديدة ومن أبرزها ما يلي:

– خلق مساحة خاصة لالتقاء أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– المنصة ستساهم في خلق بنك من المعلومات؛ – تساعد على زيادة المنافسة وتطوير المنتجات؛

– فتح المجال لغزو الأسواق الخارجية؛ – زيادة الإنتاجية وتقليل الاستيراد.

6. قائمة المراجع:

1. Korea Small Business Institute(KOSI). (2014). *SME e-Library*. Consulté le 02 01, 2022, sur: https://www.kosi.re.kr/kosbiWar/front/englishContentDisplay?menuFrontNo=40&documentId=7018
2. ASEAN-Republic of Korea Cooperation Fund (AKCF). (2022). Consulté le 02 04, 2022, sur https://www.aseanrokfund.com/our-partners/human-resources-development-service-of-korea-hrd-korea#:~:text=Human%20Resources%20Development%20Service%20of%20Korea%20(HRD%20Korea)%20is%20a,and%20Labor%2C%20founded%20in%201982.&text=HRD%20Korea%20runs%20annual
3. Credit Guarantee Fund Trust for Micro and Small Enterprises (CGTMSE). (2022). Consulté le 02 04, 2022, sur https://www.cgtmse.in/Home/VS/3
4. Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit. (2013). State of Financial Inclusion of Microenterprises: Missing Middle. *MSME Knowledge Series Missing Middle Enterprise Finance, 01*, 1-33.
5. DEVELOPMENT COMMISSIONER. (s.d.). Consulté le 02 07, 2022, sur MINISTRY OF MICRO,SMALL & MEDIUM ENTERPRISES: http://dcmsme.gov.in/TCs.aspx
6. KIBO Korea Technology Finance Corporation. (2020). *Overview of KOTEC's Credit Guarantee Scheme*. Consulté le 02 03, 2022, sur https://www.kibo.or.kr/english/work/work010100.do
7. Korea Credit Guarantee Fund. (2021). *Modularization Experienceof Korea Credit Guarantee Fund.*: Korea Credit Guarantee Fund.
8. Korea International Trade Association(KITA). (s.d.). *KITA's Profile*. Consulté le 02 02, 2022, sur http://www.kita.org/about/kitaProfile.do

9. Korea Technology and information Promotion Agency for SMEs. (2015). *About TIPA*. Consulté le 02 02, 2022, sur https://www.tipa.or.kr/eng/sub011

10. kotra korea trade-investment promtion agency. (2021). *kotra trade-investmen*. Consulté le 03 13, 2023, sur https://www.kotra.or.kr/english/subList/20000006771

11. Ministry of SMEs and Startups. (s.d.). *Ministry of SMEs and Startups*. Consulté le 03 14, 2023, sur Ministry of SMEs and Startups: https://www.mss.go.kr/site/smba/foffice/ex/statDB/MainSubStat.do

12. Receivables Exchange of India Limited. (2016). Consulté le 02 05, 2022, sur https://www.rxil.in/AboutUs/WhoWeAre

13. Small Industries Development Bank of India (SIDBI). (2022). Consulté le 02 06, 2020, sur https://sidbi.in/en/about-sidbi#overview

14. Small Industries Development Bank of India. (2021). *ANNUAL REPORT (PART - I)2020-2021.*

15. Technology Development Centre (PPDC). (2017). Consulté le 02 06, 2022, sur Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises: https://www.ppdcmeerut.com/about-us.html

16. The International Institute for Sustainable Development (IISD). (2020). *Korea Trade Insurance Corporation (K-Sure)*. Consulté le 02 03, 2022, sur https://www.iisd.org/credit-enhancement-instruments/institution/korea-trade-insurance-corporation-k-sure/

17. Connect Americas . (2015). Consulté le 02 07, 2020, sur KOTRA offers a wide range of services for investors and entrepreneurs: https://connectamericas.com/service/kotra-offers-wide-range-services-investors-and-entrepreneurs

18. محمد راتول، و وهيبة بن دودية. (2006). بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية* (الصفحات 172-179). الشلف: جامعة حيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر.

19. منير لواج. (2013). آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية: دراسة مقارنة تجربة" الهند، اليابان والجزائر. *مجلة الدراسات، 02*(04)، 63-102.

الملاحق: نموذج المقابلة

المؤسسة: طبيعة النشاط: نوع المؤسسة: أسئلة المقابلة:

1- هل مؤسستكم في حاجة إلى التمويل؟
2- ما هي طبيعة الاحتياجات التمويلية للمؤسسة؟
3- هل تلجأ مؤسستكم إلى مصادر تمويلية متنوعة؟ وماهي الأسباب في كلتا الحالتين؟
4- هل تعاني المؤسسة عادة من عجز تمويلي في الدورة التشغيلية؟
5- كيف تغطي العجز التمويلي في الدورة التشغيلية؟
6- إذا كان للمؤسسة شركاء هل يساهمون في العملية التمويلية؟
7- ما هي نسبة اعتمادكم على التمويل الذاتي؟
8- إذا اعتمدت المؤسسة القروض البنكية، ماهي مختلف أنواع القروض التي حصلت عليها؟
9- ما هو سبب اختياركم للقروض كمصدر تمويلي؟
10- ماهي العقبات المواجهة للحصول على قرض بنكي؟ وهل الضمانات التي يطلبها البنك مقبولة؟
11- هل استفادت مؤسستكم من وسائل الدعم المالي أو البرامج الحكومية؟ في حالة الإجابة بـ "لا"ما هي الأسباب؟
12- في حالة الإجابة بـ "نعم"، ماهي المؤسسة الحكومية المانحة للدعم؟
13- هل تتسم عملية الحصول على التمويل بالمرونة؟
14- هل التمويل المتحصل عليه يكفي لتمويل المشاريع؟
15- هل تكاليف المصادر التمويلية التي تستخدمها المؤسسة ذات قيمة:

- عالية -متوسطة - منخفضة

16- كيف تتم المفاضلة بين المصادر التمويلية؟
17- هل هناك مصادر تمويلية أخرى تعتمدها المؤسسة لم يتم التطرق لها؟ في حالة الجابة بنعم أذكرها؟
18- ماهي مختلف الإشكالات التي تراها في مختلف المصادر التمويلية المتاحة للمؤسسة؟
19- ما هو التمويل الذي تراه يناسب مؤسستك أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة؟